المفاوضات التجارية لمنظمة التجارة العالمية
بعد المؤتمر الوزاري السادس في هونغ كونغ

عبد السلام عبد الحافظ القيسي

تركز النقاش منذ اجتماع هونغ كونغ في كانون الاول ٢٠٠٥ حول مسائل اساسية ثلاثة هي تخفيض حجم المساعدات الزراعية الداخلية خاصة في الولايات المتحدة الامريكية ، فتح الاسواق في وجه المواد الصناعية وخدمات البلدان النامية ثم تخفيض التعريفات الكمركية المفروضة على منتجات الاتحاد الاوربي الزراعية.

كما تميزت مرحلة مابعد هونغ كونغ ببذل جهود حثيثة بقصد مراعاة تاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠٦ وهو الموعد المحدد لوضع الاليات المتعلقة بالزراعة ودخول المنتجات غير الزراعية الى الاسواق NAMA وذلك وفقاً لاعلان هونغ كونغ ، ورغم كل الجهود المبذولة فقد تم تعليق المفاوضات التجارية لجولة الدوحة في ٢٤ تموز ٢٠٠٦ في جنيف ، كما باءت قمة رؤساء حكومات دول مجموعة الثمانية G8 والتي انعقدت في سان بترسبورغ في ١٦ تموز الماضي لتنشيط المفاوضات بالفشل ايضا.

وللتذكير فان تعثر المفاوضات اجبرت الاطراف المعنية الى طلب تدخل المدير العام لمنظمة التجارة العالمية للعمل على تنشيط المفاوضات ، ومع ذلك فقد باءت ايضا محاولات هذا الاخير بالفشل فابدى رايه خلال المجلس العمومي في تموز ٢٠٠٦ بالتخلي عنها الى اجل غير مسمى. ولقد كان فشل هذه المفاوضات مرتقباً لتعذر احترام المدد المحددة لاعتماد الاليات وتنفيذ بعض المهام الواردة في اعلان هونغ كونغ والتي نص عليها ايضا الاجتماع الوزاري المصغر المنعقد بدافوس من ٢٧ الى ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٦ على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي .

تتعلق هذه المواعيد بتقديم الطلبات الاولية المتعددة الاطراف في اجل اقصاه ٢٨ فبراير ٢٠٠٦ وباعداد الاليات المتعلقة بالزراعة ودخول المنتجات غير الزراعية الى الاسواق في اجل اقصاه ٣٠ نيسان ٢٠٠٦ و ٣١ تموز ٢٠٠٦ بالنسبة لتقديم المشاريع واللوائح الخاصة بالخدمات والعروض المراجعة .

ولقد وصلت المفاوضات الى الطريق المسدود نظرا للاختلافات القائمة بين وجهتي نظر الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية وتأثير السياسة الداخلية الامريكية في المفاوضات التجارية ، مع ان الاشارة الى ان الاختلافات في وجهات النظر بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي من ناحية ومجموعة G20 من ناحية ثانية لم يكن لها تاثير حاسم في الموضوع .

ويرى بعض الملاحظين انه يتعين على الولايات المتحدة الامريكية العمل على التقليص من اهمية الدعم الداخلي الذي تستفيد منه منتجاتها الزراعية ، اما الاتحاد الاوربي فيتعين عليه ان يفتح اسواقه اكثر فاكثر في وجه المنتجات الزراعية ، كما يجب على مجموعة G20 وكبرى الدول النامية ان تعمل على تخفيض تعريفاتها الصناعية وفتح قطاع الخدمات في اسواقها.

ويرى المفاوضون بان من المحتمل ان تنطلق المفاوضات مجددا بعد الانتخابات الامريكية ، كما يرى البعض الاخر انه سيقع تجميد جولة المفاوضات الى غاية مجيئ الادارة الامريكية الجديدة الى البيت الابيض سنة ٢٠٠٩ ، حيث من المعلوم ان اعادة انتخاب اعضاء الكونغرس سنة ٢٠٠٦ وانقضاء صلاحية سلطة تنشيط التجارة (TRADE PROMOTION AUTHORITY) في الولايات المتحدة الامريكية في ٣١ تموز ٢٠٠٧ التي تتمكن ادارة بوش بمقتضاها من التفاوض في شان " اتفاقية شاملة " كل ذلك قد يؤدي الى تأجيل امكانية عقد اتفاقية لسنوات عديدة.

مدير المنظمات الدولية
اتحاد الغرف التجارية العراقية

وهكذا ادت حدة الخلافات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي حول المسالة الزراعية الى تاجيل المفاوضات حول المجالات الحيوية بالنسبة للبلدان الاقل نموا والبلدان النامية بصفة عامة. ولاتخفي الدول الاعضاء في منظمة التجارة العالمية رغبتها الشديدة في اعادة تنشيط المفاوضات في اطار جولة الدوحة ، ومن الملاحظ ان مجموعة G20 كانت الاكثر نشاطا في هذا المجال حيث اشرفت على تنظيم لقاء بمدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل في ٩ ايلول حتى يتمكن اعضاءها من تنسيق مواقفهم وارساء سبل التواصل مع مجموعات اخرى من البلدان النامية .

وفي اعلان علني بتاريخ ٩ ايلول عبرت مجموعة G20 بالتعاون مع المجموعة الافريقية ومجموعة اسيا والكاريبيب والباسفيك والبلدان الاقل نموا وكذلك مجموعة البلدان ذات الاقتصاد الهش عن رغبتها في العودة انيا الى طاولة المفاوضات في شان جولة الدوحة داعية بلدان الشمال الى العمل على تحسين المقترحات التي تقدمت بها في شان فتح الاسواق في وجه المنتجات الزراعية .

وقد طلبت البلدان النامية ان يتم الاخذ بعين الاعتبار اهتماماتها التي سبق ان اعربت عنها قبل مؤتمر هونغ كونغ في شان المواد المتميزة والمسالة القطنية والاليات الوقائية الخاصة او الدخول الى الاسواق مع الاعفاء من الرسوم وبدون الخضوع الى نظام الحصص بالنسبة للمواد ذات المنشا من الدول الاقل نموا وكذلك الشان بالنسبة للمساعدات الخاصة بالتجارة وتفعيل القرارات التي تم اتخاذها خلال المؤتمر الوزاري الاخير .

وفي حالة تاكد فشل المفاوضات فان تعدد الاتفاقيات الثنائية سيكون هو النتيجة الحتمية لهذا الاخفاق مع ما في ذلك من تضخم مفرط في القواعد المختلفة مما يجعل المبادلات التجارية عملية معقدة ويزيد من حدة الفوارق بين البلدان وتشتد صولة البلدان القوية وتهمش وجهات نظر البلدان الصغيرة المنعزلة .لقد اجرى مؤخرا المدير العام لمنظمة التجارة العالمية السيد " باسكال لامي " اتصالات غير رسمية مع اهم الدول الفاعلة في التجارة العالمية لايجاد مخرج للمفاوضات ، اذ في اعتقاده بان الظروف السياسية الراهنة سانحة لاختتام جولة الدوحة .

ومن المعلوم ان اصحاب القرار السياسي في العالم باسره يطلبون من منظمة التجارة العالمية اعادة الشروع في المفاوضات التي توقفت لاجل غير مسمى منذ تموز ٢٠٠٦ .

مواطن تباين المواقف وسائل الدعم المقدمة للمزارعين

طلبت كل من البرازيل والاتحاد الاوربي والهند من الولايات المتحدة الامريكية تخفيض مستوى الدعم المقدم سنويا لفائدة مزارعيها الى اقل من ١٥ مليار دولار امريكي ، في حين تتمسك الولايات المتحدة حاليا بنحو ٢٢ مليار دولار امريكي.

تخفيض الرسوم الكمركية على المنتجات الزراعية

في مقابل تخفيض مستوى الدعم الامريكي المقدم لمزارعيها تطلب الولايات المتحدة الامريكية من الاتحاد الاوربي تخفيض الرسوم الكمركية بمعدل ٦٠ % على اقل تقدير على المنتجات الزراعية. يتقدم الاتحاد الاوربي بعرض للتخفيض بنسبة ٣٩ % ، كما ابدى مبدئيا استعدادا للاقتراب من نسبة ٥٤ % التي تطلبها الدول الصاعدة .وتريد المفوضية الاوربية حماية بعض المنتجات الحساسة مثل لحوم البقر من المغالاة في التخفيض ، كما تود ان توفر حماية لـ ٨ % من الخطوط التعريفية (المنتجات المستوردة) ، وتطلب الولايات المتحدة الامريكية ان لا تتجاوز هذه النسبة ١% في حين تقترح منظمة التجارة العالمية ٥ % كحل وسط .

تخفيض الرسوم الكمركية على المواد الصناعية

في مقابل تنازلات في الميدان الزراعي ، تطلب البلدان الغربية من البلدان الصاعدة تحديد سقف الرسوم الكمركية المفروضة على وارداتها من المواد الصناعية في مستوى ١٥ % . اما الهند والبرازيل فيمكن لهما رفع هذا السقف الى ٣٥ % ، ولحماية صناعاتها الناشئة فهي تطالب باستمرار العمل بالتدابير الوقائية في مواجهة احتمالات ارتفاع الواردات.